

الدكتور يوسف إبراهيم الخبير في شؤون المجتمع: الجمعيات الإسلامية تخفف من معاناة الفلسطينيين

قال د. يوسف إبراهيم في حوار خاص مع فلسطين المسلمة إن التقرير الصادر عن منظمة العمل الدولية، التابعة للأمم المتحدة الذي صدر حديثاً أوضح أن الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية مستمر في التدهور، وأن نسبة البطالة مرتفعة، وأن هناك ضرورة لتحسين الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين.

وأشار التقرير إلى أنه على الرغم من نمو الناتج المحلي في العام ٢٠٠٤ بعد أربع سنوات من الركود في الاقتصاد الفلسطيني، فإن نسبة البطالة في الأراضي العربية المحتلة قد ارتفعت لتصل إلى ما نسبته ٣٠٪، مسجلة بذلك رقماً قياسياً يقدر بحوالي ٢٢٤ ألف عاطل عن العمل. وكذلك فإن نسبة العاملين من مجموع الرجال في سن العمل لا تتجاوز ٥٠٪ في حين تبلغ هذه النسبة ١٠٪ فقط للنساء في سن العمل، ونتيجة لذلك، يعيل كل شخص عامل في هذه الأراضي ستة أشخاص آخرين من بين مجموع السكان.

وأعرب د. إبراهيم عن قلقه من أن شدة تدني معدلات مشاركة القوى العاملة وعملاتها قد أصبحت سمة لازمة لسوق العمل في الأراضي المحتلة، وإذا ما أخذنا تصريحات القادة الصهاينة على محمل الجد بأنهم لن يسمحوا لأي عمال بدخول الخط الأخضر مع بداية العام ٢٠٠٨، فإن ذلك يتطلب ضرورة تحسين الظروف الاقتصادية للفلسطينيين وبشكل سريع ووضع الخطط اللازمة لتوفير فرص عمل أكبر في السنوات القادمة وزيادة حجم المعونات والهبات للشعب الفلسطيني، وتقديم التسهيلات الممكنة لتشجيع التجارة البينية بين الدول العربية وفلسطين. وأرجع د. إبراهيم أسباب تراجع الوضع الاقتصادي إلى عاملين رئيسيين الأول: تفاقم الوضع الاقتصادي نتيجة لتفاقم الوضع الأمني، والثاني: التأخر في تحويل المساعدات من الدول المانحة، مما أوصل السلطة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني إلى أزمة مالية واقتصادية خانقة، بالإضافة إلى عدم توفر الخطط والإجراءات الحقيقية للإصلاح المالي والاقتصادي وتخليصه من الاحتكار والاستغلال والفساد الإداري والمالي.

وقال إن من أهم ما رسّخه وكرسه اتفاق أوسلو تحكم بعض الشللية في مقدرات الشعب الفلسطيني من الناحية الاقتصادية، فالعابري يسيطر عليها أشخاص، والجزء الأكبر من عمليات الاستيراد والتصدير تتحكم فيه شركات خاصة تابعة لأفراد في السلطة الفلسطينية، إضافة إلى بعض الشركات الاحتكارية التي تمثل ضغطاً وعبئاً كبيراً على المواطن الفلسطيني ولا هم لها إلا الربح المضاعف.

وأشار الخبير الفلسطيني إلى أن ارتفاع مستويات البطالة يؤثر على انخفاض مستويات الدخل مما يساعد على زيادة ما يعرف بعبء الإعالة والتي وصلت إلى أكثر من ستة أفراد داخل المجتمع الفلسطيني، الأمر الذي يعتبر من المشاكل الاقتصادية الكبيرة والتي لها انعكاسات على المستويات الاجتماعية والصحية، فلا يصبح بمقدور الأسرة الفلسطينية تقديم العلاج لأبنائها وكذلك تعليمهم، وهنا دور الجمعيات والمؤسسات الإسلامية التي يظهر لها حضور كبير من حيث تقديم المعونات العينية والنقدية والعلاج شبه المجاني لأفراد المجتمع الفلسطيني، وبالتالي انعكاس ذلك على الاتجاهات السياسية وانقلابها لدى أفراد الشعب الفلسطيني، خاصة أن المؤسسات الإسلامية لا تميز في توزيعها للمعونات بين أفراد المجتمع الفلسطيني وانتماءاتهم السياسية أو الحزبية. ■

تحدد الفصائل والسلطة والكل الفلسطيني ما هي أشكال متابعة النضال الوطني الفلسطيني المشترك، بما في ذلك قطاع غزة من أجل دحر الاحتلال وتحقيق المشروع الوطني الفلسطيني.

بنظرة أولى، من المبكر الإجابة على التفاصيل، ولكن لا بد أن يكون الموقف مبدئياً واضحاً، فالناس في غزة جزء من الوضع الفلسطيني العام وحملوا الهم الفلسطيني تاريخياً وبالتالي سيتابعون نضالهم كما لو أن القطاع مازال تحت الاحتلال، ولأنه حقيقة سيتحول إلى سجن.

- برأيكم ما الطريقة الأمثل

لإدارة قطاع غزة بعد الانسحاب، خاصة في ظل دعوة الفصائل الفلسطينية وتحديداً حركة حماس لتشكيل إدارة جماعية مشتركة؟

■ مطلوب من السلطة أن تجري حواراً مع الفصائل لتحقيق توافق وطني على كيفية التعامل مع المتربات التي ستنتج عن عملية الإخلاء قبل وبعد، لأننا معنيون ليس فقط بإدارة القطاع بعد الانسحاب، وإنما قبل ذلك أن تجري عملية التعامل مع الأراضي والممتلكات التي ستتركها (إسرائيل) بطريقة حضارية وقانونية، وبطريقة تحفظ الملكية العامة وملكية الأفراد.

أعتقد أن التفاهم الفلسطيني مطلوب ولكن مطلوب أيضاً دائماً من أي آليات يُتفق عليها التأكيد على وحدانية مسؤولية السلطة، أنا لا أستطيع أن أتحدث عن أشكال جديدة لإدارة الوضع في قطاع غزة تخالف القانون وتخالف ما هو معروف من أن السلطة هي المسؤولة، ولا أرى ضرورة للحديث عن أشكال جديدة من الإدارة، فمنظمة التحرير موجودة والمجلس التشريعي والسلطة والأجسام الأخرى موجودة، ويمكن للفصائل الأخرى أن تجد لها مكاناً في صياغة القرار الفلسطيني. ■

يستجيبوا وتهربوا، وبالتالي من حق (إسرائيل) التهرب من هذه الخطة.

- لكن هل تعتقد أن الدولة العبرية قد تقدم على عملية عسكرية واسعة في قطاع غزة على غرار عملية «السور الواقى»، حتى تضمن ألا تجري عملية الانسحاب تحت نار المقاومة؟

■ أنا لا أستبعد ذلك، ففي الأجنحة الصهيونية وفي أجنحة الخطة نفسها القيام بعمل عدواني واسع هو جزء من حاجات الخطة الإسرائيلية، والذي أدى إلى تجميد هذا الجانب نسبياً - مع أن الكيان مستمر في عدوانه - هو الاتفاق الفلسطيني الفلسطيني بالتهديئة والذي لاقي قبولاً دولياً وبالتالي الدولة العبرية تنتظر الذريعة، وما لم تحصل على الذريعة لكي تقوم بذلك، هي لن تستطيع أن تجتاح هكذا، فالرغبة الإسرائيلية قائمة ومطلوبة، وستواصل الدولة العبرية اعتدائها لاستدراج ردود فعل فلسطينية تقدم لها ذريعة من هذا النوع.

- إذاً هذا يقودنا إلى السؤال حول مستقبل المقاومة الفلسطينية بعد الانسحاب الصهيوني؟

■ هذا سؤال كبير مطروح على المجموع الفلسطيني، والأمر يتعلق بالإجابة على سؤال: هل إخلاء (إسرائيل) لقطاع غزة والضفة الغربية يعني استجابة وتحقيقاً للمشروع الوطني الفلسطيني؟ إذا كان الجواب «لا»، وهو كذلك فالمشروع الوطني الفلسطيني عناصره واضحة، لذا فإن أهل غزة ملزمون بأن يردوا على خطة الفصل التي تستهدف الفصل بين غزة والضفة جغرافياً وسكانياً وسياسياً، وبين هذا وذاك معنيون بإيجاد خطط تتابع النضال من أجل المشروع الوطني الفلسطيني من خلال مساهمة كل فئات الشعب الفلسطيني أينما كانوا، لذا المطلوب أن